كلمة

سعادة الدكتور/ خالد بن محمد العطيّة

وزير الخارجيّة

مُنتدى الدوحة الرابع عشر

و

مُؤتمر إثراء المُستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط

الدوحة 12 مايو 2014م

حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني
ـ أمير دولة قطر،
أصحاب المعالي والسعادة,,,

السيّدات والسادة,,,

الحضور الكرام,,,

يُسعدني أن أحييكم وأرحّب بكم في الدوحة للمُشاركة في مُنتدى الدوحة الرابع عشر الذي يُعقد هذا العام تحت شعار "رؤى حول الاستقرار العالمي الإستراتيجي – الاقتصادي – التنموي".

لا شك أن اختيار هذا الشعار له العديد من الدالات الهامة في ظلّ التحوّلات والتغيّرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وبخاصة المنطقة العربيّة خلال السنوات الثلاث الماضية وما تزال وقد صاحبت هذه التحوّلات تحدّيات وتداعيات أضحت تشكل تهديداً على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط و الاستقرار العالمي في شتى

المجـــالات الاقتصـــاديّة والسياســيّة والاجتماعيّـــة والأمنيّة والتنمويّة.

ويظـــلّ التحـــدّي الأكبـــر فـــي منطقـــة الشـــرق الأوســـط مـــا تواجهـــه عمليّـــة الســـلام بـــين الفلســطينيين وإســرائيل مــن صــعوبات وعقبــات يصــعب بــل يســتحيل معهــا تحقيــق الســلام العــادل والإســـتقرار المنشـــود فـــي المنطقـــة إلا عبـــر إلتــزام إســرائيل بأســس ومبــادئ عمليّــة الســلام وفقــاً لقــرارات الشــرعيّة الدوليّــة مــن خــلال حــل الدولتين الذي توافق عليه المجتمع الدولي .

إن غيـــاب الحـــلّ العـــادل والشـــامل للقضـــيّة الفلســطينيّة يُهــدّد بمــا لا يــدع مجــالاً للشــك كافــة مُحـــاولات الســـعي نحـــو تحقيـــق وترســـيخ الاستقرار والأمن في المنطقة.

وعلـــى إســـرائيل مُراجعـــة قرارهـــا بوقـــف المُفاوضـــات وفـــرض عقوبـــات إضـــافيّة علـــى الفلســطينيين وأن تــدرك مخــاطر ضــياع فرصــة تحقيـــق الســـلام ونـــدعو المُجتمـــع الـــدولي والولايــات المُتحــدة بشــكل خــاص إلــى مُواصــلة جهــودهم لتحقيــق عمليّــة الســلام حتــى لا يتفــاقم العنـــف والصـــراع فـــي المنطقـــة وتـــنعكس تداعياتـــه الخطيـــرة علـــى الســـلم والإســـتقرار العالمي .

السيّدات والسادة,,,

الضيوف الكرام,,,

فــي ظــلّ غيــاب الســلطة العالميّــة الفعّالــة التــي تحقــق الشــرعيّة الدوليّــة بمفهومهــا الصــحيح ووفــق مــنهج ديمقراطــي ســليم لا يــزال النظــام الدولي يعاني من ازدواجيّة المعايير.

وعلى الرغم من ذلك فلا يجب التخلي عن الشرعيّة الدوليّة بمفهومها الصحيح ويتعيّن على المُجتمع الدولي العمل الجاد على إصلاح النظام العالمي وتجنيب الانتقائيّة وازدواجيّة المعايير في تنفيذ القانون الدولي وقرارات الشرعيّة حتى يسود العالم الاستقرار والأمن والسلام.

إن تحقيق الاستقرار و الأمن الجماعي يتطلبان التزام القوى الفاعلة في المُجتمع الدولي بالشرعيّة الدوليّة وتحمّل المسؤوليّة الأخلاقيّة والقانونيّة لتحقيق إرادة الشعوب وتطلعاتها المشروعة في الاستقرار والأمن والحرّية والتغيير.

وفي هذا الإطار فإن الكارثة الإنسانيّة التي يعاني منها الشعب السوري الشقيق من جرائم

الإبـادة والقتـل والتشـريد وتـدمير المُـدن والقـرى علـى يـد النظـام السـوري الحـالي تلقـي بتـأثيرات سـلبيّة بـل كارثيّـة علـى مُجمـل الأوضـاع فـي المنطقـة ولا شـك أن اسـتمرار هـذه الأزمـة حتـى الآن يرجـع إلـى تقـاعس المُجتمـع الـدولي فـي التعامـل الحـازم والجـاد مـع هـذه الأزمـة مـن خـلال التطبيـق غيـر الصـحيح والسـليم للقـانون الدولي وقواعد الشرعيّة الدوليّة.

ومـن هـذا المنطلـق علـى المُجتمـع الـدولي أن يُـدرك الآن وأكثـر مـن أي وقـت مضـى ضـرورة إنهـاء هـذه الأزمـة بوقـف نزيـف الـدماء والـدمار والمُعانـاة الإنسـانيّة للشـعب السـوري وتحقيـق تطلعاتـه المشـروعة فـي التغييـر والحفاظ على وحدة سوريا.

وقد بات لزاماً على مجلس الأمن الآن أن يُباشر مسؤوليّاته ويفرض تنفيذ قراراته بوقف إطلاق النار لحماية الشعب السوري من القتل والتشريد في ظلّ استخدام النظام السوري الحالي للغازات السامة في تحدّي و انتهاك صارخ لإرادة المُجتمع الدولي وللقوانين الدوليّة.

السيّدات والسادة,,,

الضيوف الكرام,,,

إن الشعوب العربيّة التي قدّمت أرواحها وما زالت من أجل الحرّية والكرامة والحكم الرشيد تتطلع إلى ضرورة استمرار عمليّات الإصلاح التي تمّ البدء فيها لمُواجهة ما تأتي به الثورات من عوارض جانبيّة أو آثار سلبيّة

مـن أجـل بنـاء مُسـتقبل يتحقـق فيـه طموحـات الشعوب في حياة أفضل.

لـذا يتعـيّن تحقيـق التـوازن بـين تطلعـات الشـعوب فـي الأمـن والاسـتقرار والتحـوّل الـديمُقراطي عبـر احتـرام مُقوّمـات الشـرعيّة والعدالـة وتعميـق قـيم الحـوار والتسـامح، وعـدم الإقصـاء الطـائفي أو السياسـي وتعزيـز مبـادئ حقـوق الإنسـان باعتبـار أن هـذه المبـادئ تعكـس أهـدافاً سامية يسعى إليها الجميع.

السيّدات والسادة,,,

الضيوف الكرام,,,

لا يـزال العـالم يبحـث عـن إمكانـات تحفيـز النمـو الاقتصـادي وتحسـين مُعدّلاتـه، كمـدخل لتحقيـق العدالـة الاجتماعيّـة وتـوفير الاسـتقرار الـذي تطلع إليه الشعوب.

ولا شـــك أن تحقيـــق الاســـتقرار الاقتصـــادي أو التنمـوي فـي منطقـة الشـرق الأوسـط سـينعكس بحكـم العلاقـة التبادليّـة بـين اقتصـادات الـدول المُختلفـــة علـــى الاقتصـــاد العـــالمي ولا يُمكـــن تحقيـــق الاســـتقرار الاقتصـــادي بمعـــزل عـــن الاستقرار السياسي.

وفـــي هـــذا الإطـــار يتعـــيّن مُواجهـــة تحـــدّيات التنميـــة والاســـتجابة علـــى نحـــو فاعـــل معهـــا لتجـــاوز مخاطرهـــا وآثارهـــا الســـلبيّة، التـــي قـــد تشـــكل تهديـــداً مباشـــراً أو غيـــر مباشـــراً علـــى الاســتقرار السياســي والاجتمــاعي وبخاصــة فــي الدول الأقل نمواً.

ولــن يتــأتى ذلــك إلا مــن خــلال إفســاح المجــال أمــام تعزيــز التنميــة القطاعيّــة المُتوازنــة وإيجــاد المُؤسّســـات الداعمـــة للنمـــو والتنميـــة، وهـــذا

يتطلب بناء اقتصادات تعكس أولويّات الشعوب وتكون أكثر شمولاً لكافة القطاعات وتؤدّي إلى ارتفاع مُستويات المعيشة من خلال زيادة الاهتمام بالتشغيل والتدريب والتعليم والإستثمار والإستخدام الأمثل للطاقات المُتاحة وتحقيق الأمن فالتنمية والأمن مساران لا غنى لأحدهما عن الآخر فهما الخيار الاستراتيجي لضمان رفاه وازدهار الشعوب.

السيّدات والسادة ،،،

الضيوف الكرام,,,

إن مُواجهة تحدّيات التنمية تشكل مجالاً هاماً وضرورياً للتعاون بين الدول ، لذا يتعيّن على المُجتمع الدولي مُعاضدة جهود البلدان الأقلّ نمو لبلوغ أهدافها في التنمية الاقتصاديّة

والاجتماعيّة ومجالاتها الأخرى وهو ما يتطلب الوفاء بالإلتزامات الدوليّة بشأن المُساعدات الإنمائيّة بكافة أشكالها بما يفتح الأمل أمام شعوبها في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة ويدعم جهود الاستقرار في العالم.

وفي هذا السياق فإن دولة قطر لم تألوا جهداً في تقديم المُساعدات الإنمائيّة والوفاء بالتزاماتها الدوليّة في هذا الشأن سواء بالنسبة لدول المنطقة أو غيرها من المناطق الأخرى في العالم .

السيّدات والسادة,,,

الضيوف الكرام,,,

انطلاقاً من الإيمان الراسخ لدولة قطر تحت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ

تميم بن حمد آل ثاني – أمير البلاد المُفدّى - بأهميّة تهيئة البيئة المُناسبة لتقدّم ورفعة المُواطن القطري بتغليب مصلحته وتعظيم منفعته وتلبية تطلعاته في شتى المجالات فقد جعلت الدولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مُقدّمة أولويّاتها ممّا أسهم في ترسيخ أسس وأركان الدولة الحديثة في إطار الدستور وسيادة القانون واحترام كافة حقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار في شتى النواحي الاقتصاديّة والتنمويّة والاجتماعيّة وغيرها.

وستواصل دولة قطر تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني – أمير البلاد المُفدّى - السير في هذا النهج بإذن الله من أجل تحقيق الرخاء والرفاهيّة والتنمية المُستدامة لصالح الشعب القطري عبر رؤية قطر 2030 والخطط الوطنية الاستراتيجيّة ذات الصلة.

السيّدات والسادة,,,

الضيوف الكرام,,,

نحن ندرك أهمّية القضايا والموضوعات التي حوتها محاور هذا المُنتدى بالنظر إلى المُتغيّرات السياسيّة التي يعيشها العالم في الوقت الراهن لذا فإننا ننظر إلى النتائج التي ستتمخّض عنها مُناقشاتكم بقدر كبير من العناية لتحقيق الهدف المنشود من هذا المُنتدى.

وختاماً أشكر كل من ساهم في إنجاح أعمال هذا المُنتدى.

أشكركم على حُسن الاستماع,,

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.